

## ال التقسيمات الإدارية الحكومية في الأردن

تضم المملكة الأردنية الهاشمية عدداً من التقسيمات الإدارية (المحافظات، والألوية والأقضية).



وتعُد جرش إحدى محافظات المملكة الأردنية الهاشمية، وبموجب التقسيمات الإدارية في النظام رقم (٣١)، لسنة (١٩٩٥)م و جاء فيه<sup>(١)</sup> (تقسّم الأردن إدارياً إلى اثنتي عشرة وحدة إدارية كبرى تسمى محافظة. وقد ارتبطت تشكيلاً بالحكام الإداريين وصلاحياتهم بطبيعة التقسيمات الإدارية ففي المواد القانونية التي أصدرتها الحكومة الأولى بتاريخ (٢٥/٤/١٩٢١) حيث تناولت توسيع صلاحيات المتصرفين وقائمي المقام وأشارت إلى تقسيم شرقي الأردن إلى ثلث مقاطعات وكل مقاطعة تتالف من:

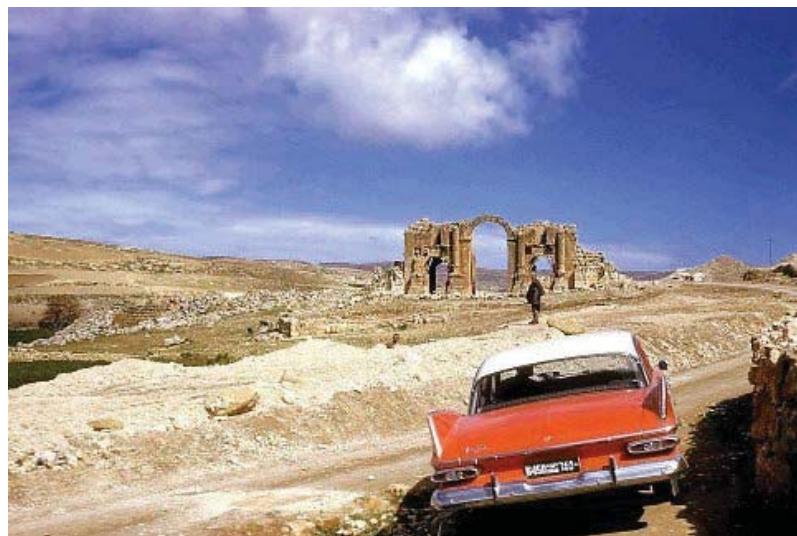
---

(١) أبو عليان، التقسيمات الإدارية، ص ١١٨-١١٩.

قائمٌ مقاميات ومديريات حسب اللزوم وُسمى حاكم المقاطعة متصرفاً وحاكم القضاء قائم مقام<sup>(١)</sup>.

### بلدة قفقفا

وقد أعطي المتصرف صلاحيات منها: حفظ الأمن داخل المقاطعة التابعة له، وكف يد ضباط الشرك عن العمل وإجراء التحقيق بحقهم، وقطع معاشهم في الجرائم المنبعثة من وظائفهم الملكية ومحاكمتهم وفقاً لقانون محاكمة المأمورين، وإخبار مرجعهم بذلك<sup>(٢)</sup>. وكان مرجع متصرفي المقاطعات المشاور الملكي ويجوز أن يخبروا المشاورين الآخرين في الأمور المتعلقة بهم كما يحق لحاكم المقاطعات أن يحررو التحقيق بحق جميع مأموري المقاطعة ملكيين وعدليين وماليين وشروعين عند وقوع الشكاية أو إذا اقتضى الأمر لذلك<sup>(٣)</sup>.



(١) المرجع نفسه، ص ١١٩.

(٢) المرجع نفسه، ١٢٠.

(٣) المرجع نفسه، ١٢٠.

### **القائممقام:**

عينت الدولة العثمانية في كل قضاء إداري قائممقام للنظر في الأمور الإدارية والمالية والضابطة مرجعه في الدرجة الأولى متصرف اللواء وكان مأموراً بتنفيذ جميع أوامر الدولة والتبنيات التي ترد من طرف الولاية واللواء ويأمر بإجراء أحكام القضاء الداخلية التي تكون داخل حدود مأذونيتها المعينة<sup>(١)</sup>.

أما المخاتير فقد استمر حالهم على ما هو عليه في عهد الإماره حيث عُد المختار أصغر موظف إداري في اللواء<sup>(٢)</sup>.

---

(١) المرجع نفسه، ص ١٦٩.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٦٩ - ١٧٠.